جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

أثر الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف علي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر (١٩٥٣ــ ١٩٥٧م) دراسة تاريخية

إعداد

د/ علاء محمود عبد الرزاق محمود

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الخامس (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

أثر الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف علي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر (١٩٥٣ــ ١٩٥٧م) دراسة تاريخية

علاء محمود عبد الرزاق محمود

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

البريد: .AlaaMahmoud.47@azhar.edu.eg

الملخص:

أنشئت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف بموجب الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومتين المصرية والأمريكية في ١٩ مارس ١٩٥٣م، والتي صدر بها القانون رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٣م. وقد تضمنت هذه الاتفاقية رسم خطة معينة للتعاون الفني بين الحكومة المصرية ممثلة في المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والحكومة الامريكية ممثلة في بعثة العمليات الأمريكية في مصر، بغرض تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر على أساس تنفيذ برنامج نموذجي واسع النطاق يهدف إلى رفع مستوي الحياة الريفية بمديريتي البحيرة والفيوم. وقد تضمن هذا البرنامج ما يلي: ١ــ إصلاح واستزراع حوالي ٨٠٠٠٠ فدان من الأراضي الجديدة بمديريتي البحيرة والفيوم ٢ــ إنشاء المساكن اللازمة للسكان والخدمات العامة. ٣ــ إسكان حوالي ١٦ ألف أسرة من المزارعين المعدمين بالأراضي المستصلحة. ٤ــ التعاون مع الجهات المختصة لتوفير:ــ (أ)ــ التدريب المهني وتدريب شباب الريف طبقا لظروف البيئة على أسس الزراعة العملية وأساليب الري الحديثة. (ب)ــ توفير وسائل الإرشاد الزراعي. (ج)ــ العمل على تحسين وتسويق وصناعة المنتجات الزراعية. (د)ــ تحسين مستوى الصحة العامة عن طريق توفير البيئة الصحية والخدمات الطبية والتدريب والتعليم الصحي. (هـ)ــ المساعدة في تنمية الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية. (و)ــ العمل على تحسين المجتمع الريفي عن طريق تدريبه على إدارة شؤونه بنفسه. ٥ــ تحسين وتنمية شبكة الطرق لتيسير

وسائل النقل بين المزرعة والأسواق. أهمية الدراسة ـ التعرف على تاريخ تلك الفترة، وعلى ما قدمه ذلك التعاون من إنجازات في سبيل الرقي ورفع مستوى الحياة الريفية في نطاق عمل تلك الهيئة. ـــ الاهتمام بإصلاح الريف، والعمل علي رفع مستوي الحياة الريفية بتوفير البيئة الصحية والخدمات الطبية والتدريب والتعليم الصحي، وانشاء المساكن اللازمة، والخدمات العامة واستصلاح الأراضي. محتويات الدراسة: تتضمن مقدمة، وتمهيد بعنوان: العلاقات المصرية الامريكية قبل عام ١٩٥٣م، الفصل الأول: إنشاء وتمويل المشروع. الفصل الثاني: دور الهيئة في إصلاح الأراضي وزراعتها. الفصل الثالث: دور الهيئة في الإنشاء والتعمير. الفصل الرابع: توزيع الأراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها.

الكلمات المفتاحية: الهيئة المصرية، الريف، الاقتصاد، الأحوال.

The impact of the Egyptian-American Rural Reform Commission on economic and social conditions in Egypt (1953-1957 AD)

Alaa Mahmoud Abdel Razzaq Mahmoud
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.

Mail *:* AlaaMahmoud.47@azhar.edu.eg

Abstract:

The Egyptian-American Rural Reform Authority was established in accordance with the agreement concluded between the Egyptian and American governments on March 19, 1953 AD, under which Law No. 408 was issued on August 18, 1953 AD. This agreement included drawing up a specific plan for technical cooperation between the Egyptian government, represented by the Permanent Council for National Production Development, and the American government, represented by the American operations mission in Egypt, for the purpose of improving economic and social conditions in Egypt on the basis of implementing a large-scale model program aimed at raising the standard of rural life in my district. Beheira and Fayoum. This program included the following: 1 - Rehabilitation and cultivation of about 80,000 acres of new land in the Beheira and Fayoum districts 2 - Construction of the necessary housing for residents and public services. 3- Housing about 16 thousand families of destitute farmers on reclaimed lands. 4- Cooperating with the competent authorities to provide: - (a) - Vocational training and training of rural youth according to environmental conditions on the foundations of practical agriculture and modern irrigation methods. (b) Providing agricultural extension means. (c) Working to improve, market and manufacture agricultural products. (d)

Improving the level of public health by providing a healthy environment, medical services, training and health education. (e) Assistance in the development of small industries and handicrafts. (f) Working to improve the rural community by training it to manage its affairs on its own. 5- Improving and developing the road network to facilitate transportation between the farm and the markets. The importance of the study - learning about the history of that period, and the achievements that that cooperation provided for the sake of advancement and raising the standard of rural life within the scope of the work of that body. - Paying attention to reforming the countryside, and working to raise the standard of rural life by providing a healthy environment, medical services, health training and education, creating the necessary housing, public services and land reclamation. Contents of the study: It includes an introduction and a preface entitled: Egyptian-American relations before 1953 AD, Chapter One: Establishing and financing the project. Chapter Two: The Authority's role in land reform and cultivation. Chapter Three: The Authority's role in construction and reconstruction. Chapter Four: Distribution of lands reclaimed by the Egyptian-American Rural Reform Authority.

Keywords: ***The Egyptian Authority, the countryside, the economy, conditions.***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

من المنظور التاريخي للعلاقات المصرية الأمريكية، فقد تأثرت مصر بالسياسة الخارجية الأمريكية مثلما تأثرت بغيرها من القوى الخارجية، ولكن تأثرها بالأمريكية كان كبيرًا، وقد كشف المسرح العالمي عن قوة الولايات المتحدة وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط، ونجد أيضا أن مصر تمثل حلقة أساسية من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك كان من الطبيعي أن يحدث تفاعلا في العلاقات بينهما.

وقد شهدت المرحلة التي أعقبت ثورة يوليو تطورات سياسية؛ حيث لعبت الولايات المتحدة دورًا أساسيًّا في الشرق وحوض البحر المتوسط، وكانت مصر إحدى الدول التي اهتمت بها الولايات المتحدة.

ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م كان هناك اهتمام حكومي مصري بالمجال الزراعي، ومن ثم صدر قانون الإصلاح الزراعي، وبدأ توزيع الأرض على المعدمين من الفلاحين وتتابعت القرارات والتنظيمات تستهدف تطوير السياسة الزراعية، والتخطيط للتوسع الأفقي والرأسي في الإنتاج، واتسع نطاق النشاط التعاوني.

كما اهتمت الدولة بسياسة التنمية الريفية والزراعية، وذلك بتحسين نوعية حياة السكان في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي وإقامة مجتمعات ريفية وغير ذلك من متطلبات الرقي بالريف المصري.

وتحت مظلة الأمم المتحدة، وطبقا لإقرار الدولتين مصر وأمريكا للمعونة الفنية الصادرة من الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية في ١٦ نوفمبر ١٩٤٩م، وبناء على الاتفاق العام للتعاون الفني لبرنامج النقطة الرابعة بين مصر والولايات المتحدة الموقع بين الدولتين في القاهرة في ٥ مايو ١٩٥١م، رأت الحكومة المصرية أن التطلع للاتفاق مع دولة متقدمة كالولايات المتحدة بخبرتها وامكاناتها في مجال إصلاح وتعمير الريف أنه سيضيف كثير من أسباب التقدم والنجاح للمشروع.

من هذا المنطلق أنشئت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف وذلك بموجب الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومتين المصرية والأمريكية في ١٩ مارس ١٩٥٣م، والتي صدر بها القانون رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٣م.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية رسم خطة معينة للتعاون الفني بين الحكومة المصرية ممثلة في المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والحكومة الامريكية ممثلة في بعثة العمليات الأمريكية في مصر، بغرض تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر على أساس تنفيذ برنامج نموذجي واسع النطاق يهدف إلى رفع مستوي الحياة الريفية بمديريتي البحيرة والفيوم.

أهداف الدراسة:

أولًا: إظهار وتوضيح ما قدمه ذلك التعاون من إنجازات في سبيل الرقي ورفع مستوى الحياة الريفية في نطاق عمل تلك الهيئة.

ثانيًا: الاهتمام بإصلاح الريف، والعمل علي رفع مستوى الحياة الريفية، بتوفير البيئة الصحية، والخدمات الطبية، والتدريب والتعليم الصحي، وإنشاء المساكن اللازمة، والخدمات العامة، واستصلاح الأراضي.

أسباب اختيار الموضوع:

أولًا: أنه لا توجد دراسة مستقلة عن هذا الموضوع في تلك الفترة مع كثرة الدراسات التي تناولت التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر على وجه العموم.

ثانيًا: التعرف على تاريخ تلك الهيئة، وما قدمه ذلك التعاون المشترك بين مصر والولايات المتحدة من إسهامات في مجال الرقي بالمجتمع المصري.

وقد وقع اختياري على تلك الفترة (١٩٥٣ – ١٩٥٧م)؛ حيث بدأ المشروع في عام ١٩٥٣م، وانتهت بتوتر العلاقات بين مصر والولايات المتحدة عقب العدوان الثلاثي على مصر.

المصادر والمراجع:

وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على مجموعة من وثائق الأرشيف المصري، مثل دار الوثائق القومية بالقاهرة، ثم عدد من المصادر ذات القيمة التاريخية المهمة والتي وضعنا لها ثبتا في المصادر والمراجع.

محتويات الدراسة:

المقدمة: وفيها عرض موجز عن الموضوع، وأهميته، وأهدافه، وأسباب اختياره، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث.

التمهيد: العلاقات المصرية الأمريكية قبل عام ١٩٥٣م.

المبحث الأول: إنشاء وتمويل المشروع.

المبحث الثاني: دور الهيئة في إصلاح الأراضي وزراعتها.

المبحث الثالث: دور الهيئة في الإنشاء والتعمير.

المبحث الرابع: توزيع الأراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها.

ثم خاتمة البحث، وقائمة بالمصادر والمرجع، ثم فهرس الموضوعات.

والله الموفق والمستعان،،،

التمهيد

العلاقات المصرية الأمريكية قبل عام ١٩٥٣م

عقب الحرب العالمية الثانية تعاظم دور الولايات المتحدة وبدأ تأثيرها يظهر بقوة في منطقة الشرق الأوسط، ومنذ أن تولت الحكومة الأمريكية الجديدة في عهد إيزنهاور Eisenhower (١٩٥٣-١٩٦١م) أبدت رغبتها في تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وزيادة المعونات الفنية[١] المقدمة لمصر، وطبيعة هذه المساعدات كانت تستند إلى برنامج النقطة الرابعة[٢] الموقعة مع مصر في مايو

---

(١) هي معونة صادرة من هيئة الأمم المتحدة وهي تقدم من حصيلة التبرعات الدولية، وتشرف عليها إدارة المعونة الفنية في نيويورك ولها مندوب في مصر، وتقدم هذه المعونة عن طريق هيئة الأمم المتحدة ذاتها، دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ارشيفي ٠٠١٥٠٧ - ٠٠٨١، ملاحظة بشأن المسألة الخاصة بلجنة المعونة، وزارة الخارجية، إدارة الشئون الاقتصادية ، قسم الأبحاث، ٢٥ مارس ١٩٥٣م..

(٢) وضع هذا البرنامج الرئيس ترومان في عام ١٩٤٩م، بهدف مساعدة الدول النامية على تخطي حواجز التخلف عبر تسخير فوائد التقدم العلمي والتقني والصناعي لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى تنمية الهياكل الأساسية وبناء المشاريع التنموية في دول العالم الثالث الفقيرة والتي تشكل بعدا جيوستراتيجيا واقتصاديا للولايات المتحدة في كل من آسيا وأفريقيا واوروبا، Prepared forthe use of the Committee on Foreign 'Affairs of the House of Representatives by the Legislative Reference Service, Library of Congress, largely from materials supplied by the Department of State BACKGROUND AND PROGRAM (International Technical Cooperation UNITED STATES GOVEIWMENT PRINTING OFFICE WASfINGTON 1949

←←←

١٩٥١م، وكان لهذا البرنامج مكتب مركزي يشرف عليه رئيس يعاونه مساعدون، وهو يعنى بعقد الاتفاقيات ومباشرة تنفيذها، ويوجد لكل مشروع خبراء أمريكيون ومصريون على السواء، ولكن ليس للمصريين رئاسة مركزية بل تتولى كل وزارة الإشراف على المشروعات الخاصة بها(١).

وقد نص هذا الاتفاق أن كلا الدولتين مصر والولايات المتحدة تحدوهما الرغبة في التعاون على تبادل الدراية الفنية والخبرة ابتغاء إدراك مستوى أعلى للتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وإشاعة حسن التفاهم وطيب الاستعداد بين الدول، واتفقت الدولتان على أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية خدمات الخبراء والفنيين، وأن تدفع مرتباتهم ومكافآتهم، وكذلك نفقات انتقالهم من الولايات المتحدة وإليها، وأن تتكفل – بالقدر الذي سيتفق عليه فيما بعد – بتدريب المصريين الذين تختارهم الحكومة المصرية في الولايات المتحدة، على أن يشمل ذلك نفقات تعليمهم وسفرهم ومعيشتهم في الولايات المتحدة، وأن تقدم المعدات والمواد اللازمة لأداء عمل الخبراء على الوجه المنتج والتي سيتم شراؤها من الولايات المتحدة(٢).

بينما وافقت الحكومة المصرية على أن تتحمل تقديم ما يلزم من التسهيلات المكتبية ومعدات المكاتب وأدواتها والسكرتاريين والمترجمين، وما يتصل بذلك من

→→→

موسى عبد المعطي عبد الكريم، المساعدات الاجنبية لمصر وتأثيرها على القر ار السياسي المصري الخارجي منذ عام ١٩٥٢م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بنزرت، فلسطين، ١٩٩٩م، ص ص ٢٩، ٣٠..

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ارشيفي ٠٠١٥٠٧ – ٠٠٨١، ملاحظة بشأن المسألة الخاصة بلجنة المعونة، وزارة الخارجية، إدارة الشئون الاقتصادية، قسم الأبحاث، ٢٥ مارس ١٩٥٣م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٥، ١٥ يناير ١٩٥٣م، وفق هذا الاتفاق بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥١م، وأصدر مرسوم بتاريخ ١٠ يناير ١٩٥٣م.

المعونة الضرورية لنجاح تنفيذ المشروعات، وأن تدفع تكاليف الأراضي والمباني والتحسينات والمواد المحلية واليد العاملة اللازمة لتأدية عمل الخبراء على الوجه المنتج، وأن تدفع نفقات انتقال الخبراء ومواصلاتهم داخل مصر، وأن تعين الفنيين الصالحين وغيرهم من الموظفين المصريين الأخرين ممن يتطلب المشروع تخصيصهم للعمل مع فنى الولايات المتحدة، وأن يعفى جميع موظفي حكومة الولايات المتحدة الذين يعينون في مصر طبقا لهذا الاتفاق وأعضاء عائلاتهم المصاحبين لهم من ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي بالنسبة للمرتبات والمكافآت التي تدفعها لهم الولايات المتحدة، والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجياتهم وأمتعتهم الشخصية والمنزلية والمهنية بما في ذلك سيارة خاصة واحدة(١).

ثم أُعلن أن نصيب مصر في برنامج النقطة الرابعة سوف يزداد، وسوف يغطى البرنامج جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وكانت الولايات المتحدة تري ضرورة زيادة توثيق العلاقات مع مصر في ظل نظام الحكم الجديد الذي يبدي استعداده لتوثيق علاقاته بالنظام الغربي والذي ينال تأييد الرأي العام المصري(٢).

وفي ٣ سبتمبر١٩٥٢م أعلن وزير الخارجية الأمريكي دين آتشيسون Din,atshisun (١٩٤٩– ١٩٥٣م) بأن حكومة الرئيس ترومان تقدر تقديرا تاما موقف الثورة في مصر، وأن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر ستظل علاقات

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ٥، ١٥ يناير ١٩٥٣م، وفق هذا الاتفاق بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥١م، وأصدر مرسوم بتاريخ ١٠ يناير ١٩٥٣م.

(٢) جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢م، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص٦٩.

ودية، والأمل أن تزداد العلاقات قوة بين الدولتين، ويجب علينا أن ننظر إلى مستقبل المنطقة وتنمية مصالحنا بها(١).

وقد تطورت العلاقات المصرية الأمريكية خلال هذه الفترة في المجال الاقتصادي، وكثير من قرارات النهوض بالمجتمع قد تم اتخاذها، ومن ذلك أنه في شهر نوفمبر ١٩٥٢م أُعلن في أمريكا بأن مجموعة من المصدرين الأمريكيين سوف يشاركون مجموعة مستثمرين مصريين لتنمية الموارد الاقتصادية المصرية خاصة بالجانب الصناعي(٢)

ولكن هذه السياسة كانت متوقفة على مدى تسوية المسألة بين مصر وبريطانيا، وقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة النظر المصرية في مفاوضات الجلاء، والتي ترى انسحاب القوات البريطانية كلها من قاعدة السويس، بل إن الولايات المتحدة قد أعلنت أنها ستعطي مصر معونة اقتصادية، وكان الرئيس عبد الناصر يأمل في تحقيق هدفين من الثورة، هما: الاتفاق مع الإنجليز على الجلاء عن مصر، وتحقيق سياسة صداقة مع الولايات المتحدة(٣).

وهو ما يفسر قيام ناصر بإرسال علي صبري للسفارة الأمريكية عقب الثورة بأيام قليلة لطمأنة الأمريكان، وهو الموقف الذي جعل الرئيس ترومان Truman(١٩٤٥-١٩٥٣م)، الذي رحل عن البيت الأبيض في أواخر ١٩٥٢م يعلن أن الولايات المتحدة لن تؤيد تدخلا أجنبيا في مصر لإنقاذ الملكية، فالولايات

(١) جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢م، مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص٧٠.

(٣) حسن بكر، العلاقات المصرية الأمريكية مع تحول القرن العشرين، ط ١، مركز مصر المحروسة للنشر، ٢٠٠٦م، ص٥٥.

المتحدة قد رأت في ثورة يوليو ما يحقق مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط على النحو التالي:

أولا: محاولة ضم مصر لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ضد أي اعتداء خارجي.

ثانيا: محاولة إقناع مصر بإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل مقابل زيادة المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر للمساعدة في تنمية الاقتصاد المصري الوليد.

ثالثا: محاولة ضم مصر إلى حلف أمريكي تترأسه الولايات المتحدة – على غرار حلف شمال الأطلنطي NATO – هذا الحلف يضم القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، تكون مهمته مواجهة الاتحاد السوفيتي والنفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط، وهو ما عرف بعد ذلك بحلف بغداد وقد تأسس عام ١٩٥٥م، وقد فشلت جميع محاولات الولايات المتحدة لاستقطاب مصر تجاه المعسكر الغربي عامة الأمريكي خاصة(١)

ويعود السبب في ذلك إلى العلاقات المصرية الإنجليزية، ورفض مصر التام لمشروع الدفاع الغربي، والتوترات بين مصر وإسرائيل، ومن ثم كانت هناك عقبات أمام تطور العلاقات بين البلدين، ولكن لم تصل هذه العقبات إلى درجة الخطورة وإن كانت مع مضي السنوات كانت تشكل عقبة كبرى، وعلى وجه العموم كانت العلاقات بين البلدين أشبه بالمد والجزر، ولم تستقر تلك العلاقات بسبب التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط(٢).

وكانت أكثر الفترات توترا في عام ١٩٥٧م عقب العدوان الثلاثي، حيث ضغطت دول حلف بغداد على الولايات المتحدة بمنع أي مساعدات اقتصادية أو عسكرية لمصر التي تهاجم الحلف، إزاء ذلك أعلن الرئيس عبد الناصر في ٢٥ يناير ١٩٥٧م

---

(١) حسن بكر، مرجع سبق ذكره ، ص٥٦

(٢) جايل ماير، مرجع سبق ذكره، ص٧١.

أن مبدأ ايزنهاور تضمن تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، وأن مصر ترفض تلك المساعدات؛ لأنها تتضمن قيودا سياسية تجعلها ترتبط بالسياسة التي ترسمها وزارة الخارجية الامريكية(١).

ومما أكد سوء النوايا الأمريكية، الإجراءات التي اتخذتها ضد مصر، فقد أعلنت في ٧ يناير ١٩٥٧م تجميدها للأموال المصرية الموجودة لديها، ورفضت طلب مصر تزويدها بالغذاء والأدوية لمواجهة الأوضاع السيئة التي تعاني منها بسبب العدوان(٢).

---

(١) ناصر ضاحي فلاح، وآخرون، برنامج المعونة الأمريكية وتأثيراته في العلاقات الاقتصادية بين البلدين (١٩٥٦ــ ١٩٦١م)، مجلة وقائع تاريخية، عدد ٣٦، مركز البحوث والدراسات التاريخية ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير ٢٠٢٢م، ص٥٩٦.

(٢) المرجع نفسه.

المبحث الأول

إنشاء وتمويل المشروع

أنشئت الهيئة الأمريكية لإصلاح الريف بموجب الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومتين المصرية والأمريكية في ١٩ مارس سنة ١٩٥٣م، والتي صدر بها القانون رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣م[١].

وقد تضمنت هذه الاتفاقية رسم خطة معينة للتعاون الفني بين الحكومة المصرية ممثلة في المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي[٢] والحكومة الأمريكية ممثلة في بعثة العمليات الأمريكية في مصر، بغرض تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر، على أساس تنفيذ برنامج نموذجي واسع النطاق يهدف إلى رفع مستوى الحياة الريفية بمديريتي البحيرة والفيوم [٣].

وقد تضمن هذا البرنامج إصلاح واستزراع حوالى ٨٠٠٠٠ فدان من الأراضي الجديدة بمديريتي البحيرة والفيوم، وإنشاء المساكن اللازمة للسكان والخدمات العامة.

---

(١) الوقائع المصرية، عدد ٦٧ مكرر (ب) غير اعتيادي، ١٨ أغسطس ١٩٥٣م، ص٢.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي ٠٥٧٩٠٣ – ٠٠٧٥. مذكرة وزارة الخارجية بطلب الترخيص للمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بإبرام الاتفاق الملحق بالمذكرة مع حكومة الولايات المتحدة (إدارة المعونة الفنية) بشأن برنامج التعاون الفني لتنمية وتعمير مديريتي البحيرة والفيوم، وتفويض وزير الخارجية ورئيس المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بتوقيع الاتفاق المذكور نيابة عن الحكومة المصرية، ٣ مارس ١٩٥٣م وتمت الموافقة في ١٨ مارس ١٩٥٣م.

(٣) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف، مشروعات الاصلاح والتعمير بمديريتي البحيرة والفيوم، مارس ١٩٥٥م، المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي، القاهرة، ١٩٥٥م، ص١.

كما تضمن إسكان حوالى ١٦٠٠٠ أسرة من المزارعين المعدمين بالأراضي المستصلحة(١).

كما تضمن البرنامج أن تتعاون الهيئة مع الجهات المختصة لتوفير التدريب المهني وتدريب شباب الريف طبقا لظروف البيئة على أسس الزراعة العملية وأساليب الري الحديثة، وتوفير وسائل الإرشاد الزراعي، والعمل على تحسين وتسويق وصناعة المنتجات الزراعية، وتحسين مستوى الصحة العامة عن طريق توفير البيئة الصحية والخدمات الطبية والتدريب والتعليم الصحي، والمساعدة في تنمية الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية، والعمل على تحسين المجتمع الريفي عن طريق تدريبه على إدارة شئونه بنفسه، وتحسين وتنمية شبكة الطرق لتيسير وسائل النقل بين المزرعة والأسواق(٢).

أما عن تمويل المشروع، فقد نصت اتفاقية البرنامج على أن تسهم كل من الحكومتين في تقديم الأموال اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج في مدة غايتها نهاية سنة ١٩٦٠م، وذلك بواقع ٥,٤٥٠,٠٠٠ جنيها من الحكومة المصرية، وذلك من ضمن المبلغ الذي سبق اعتماده لبرنامج التوسع الزراعي وقدره ١١,٧٢٠,٠٠٠جنيها(٣) كما قدر نصيب الحكومة الأمريكية بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولارا، أي: ما يوازى ٣,٤٦٩,٧٨٢ جنيها في ذلك الوقت(٤).

---

(١) الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٥٣، ص١.

(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٣) أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٢٢٠.

(٤) الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٥٣، ص١.

وتودع المبالغ لحساب الهيئة بمقتضي هذا الاتفاق وتبقى مخصصة لبرنامج التعاون طوال مدة سريان هذا الاتفاق بصرف النظر عن السنوات أو الفترات المالية الخاصة بالطرفين، كما أن جميع الآلات والأجهزة والمواد التموينية التي تمتلك لحساب برنامج التعاون تصبح ملكا للهيئة ولا تستخدم إلا لتنفيذ هذا الاتفاق وإذا تبقى منها شيء بعد إتمام البرنامج يصبح ملكا للحكومة المصرية، أما أرصدة الهيئة الأصلية التي تبقى بدون صرف وبدون أن تحصص لمواجهة أي التزام عند انتهاء العمل ببرنامج التعاون فإنها يجب أن ترد إلى الطرفين، وذلك بنسبة مساهمة كل من الحكومتين بمقتضى هذا الاتفاق وما قد يحدث فيه من تعديل أو زيادة من وقتل لآخر(١).

الآلات الميكانيكية:

وقد خصص من المعونة الأمريكية مبلغ مليون جنيه لشراء آلات ومعدات، ولإقامة مركز تدريب المهندسين والملاحظين الفنيين على أعمال رصف الطرق وصيانتها، ونصت الاتفاقية الخاصة بهذه المعونة على أن تلتزم الحكومة المصرية بإنشاء المباني اللازمة لمركز التدريب وملحقاته؛ لتكون معدة لاستقبال الآلات والمعدات التي ستشترى من أمريكا، وقدرت مصلحة الطرق التكاليف اللازمة لإقامة هذه المباني بمبلغ ٨٣,٠٠٠ جنيه(٢).

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٢) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٣٥٤٤ - ٠٠٨١، موافقة المجلس على الإذن لمصلحة الطرق بالارتباط المالي في حدود مبلغ ٨٣,٠٠٠ جنيه، ١٧، مايو ١٩٥٥م.

وقد أعدت الهيئة لمشروع استصلاح واستزراع أراضيها كثيرًا من الآلات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة بما يتناسب وطبيعة كل أرض[١]، وهي المبينة فيما يلي:

١. عدد ٢١ جرارا من الجرارات المتوسطة قوة كل منها ٤٥ حصانا تقريبا، وهي معدة لتركيب الآلات الزراعية من محاريث وقصابيات[٢] وماكينات دراس وماكينات تقطيع قش وألات جمع حشائش وغيرها.

٢. عدد ١٢ جرارا خفيفا قوه كل منها ٣٠ حصانا تقريبا تعمل بالآلات هيدروليكيا مع الجرارات.

٣ـ آلات أخرى منفصله، كمجموعات ري نقالي، ومجموعات إطفاء حريق، وموازين إلى غير ذلك.

٤ــ عدد ١٠ سيارات كبيرة، خمسة منها تدور بالبنزين، والخمسة الأخرى تدور بالديزل، هذا عدا عدد كبير من العربات "البك آب".

٥ . عدد ٢٦ مقطورة حمولة كل منها بين ثلاثة وخمسة أطنان.

٦ـ جراران ثقيلان من النوع المعروف بـ (دي ٧) التي يبلغ قوة الواحد منها ٨٠ حصانا، وعدد من اللوريات الضخمة الخاصة بأعمال الصحراء والجبال والمناطق الوعرة، وكذلك عربات "بوكس" وعربات "جيب"، كما ورِّدت بعض مهمات معسكر كامل مجهز بالخيام وأدوات المطبخ وخلافه وهي من النوع الذي يصلح لمنطقة الفيوم التي بدا العمل بها حديثا.

---

(١) الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٥٣م، ص١.

(٢) مفردها قصابة، وهي أداة تجرها الدواب أو قوة آلية، وتستعمل لقطع الأرض وتسويتها، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م، ص ٧٣٨.

كما قامت الهيئة بتجهيز محطات الصرف الموجودة بالمنطقة حتى تقوم بالواجب الملقى عليها، فأدخلت التحسينات على الوحدات القديمة، وركبت وحدات أخرى جديده وحديثه كالطلمبات المروحية[١] ولم تكن تستعمل من قبل في المنطقة[٢].

وقد استوردت الهيئة آلات ثقيلة من شمال أفريقيا خاصه بتسوية الأرض وحفر الترعة والمصاريف والقنوات وإنشاء الطرق الخرسانية والإسفلتية والترابية، ووحدات توليد قوية، ووحدات تشحيم، وسوف تستخدم بعض هذه الآلات في منطقة الفيوم والأخرى في البحيرة[٣] في منطقه أبيس[٤].

---

(١) هي مضخات لمياه الصرف، وهي قادرة على تمرير مياه الصرف الصحي المحملة بالمواد الصلبة، حيث تستطيع تكسير تلك المواد الى قطع صغيرة من تلقاء نفسها، لتخفيف العبء على المضخات النهائية https// Eddypump.com

(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) من القرى القديمة، وردت في قوانين ابن مماتي أبيس من أعمال مديرية البحيرة، وقال: إنها واقعة بين الإسكندرية والصحراء الغربية على بحيرة مريوط، وتقع بجوارها مدينة أبيس المستجدة وهى تابعة أيضا لمديرية البحيرة، محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥م، ق٢، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ص٣١٨، ٣١٩.

المبحث الثاني

دور الهيئة في إصلاح الأراضي وزراعتها

قبل أن تتكون الهيئة المصرية لإصلاح الريف قامت لجان مختلفة مشكلة من أعضاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والخبراء الأمريكيين من أعضاء بعثة العمليات بمصر، وممثلين لوزارات الحكومة المصرية ومصالحها المختلفة الخاصة بإصلاح الأراضي وتخطيطها وزراعتها بوضع الأسس اللازمة لتعميرها، وما يستلزم ذلك من دراسة النواحي الاجتماعية والصحية والتربوية(١).

وقد أكد رئيس المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي الدكتور حسين فهمي عند توقيع عقد الاتفاقية أن الحكومة الأمريكية أرادت في مبدأ الأمر أن تمنح مصر بمقدار المعونة التي نصت عليها الاتفاقية قمحا، ظنا منها بأن مصر بحاجة ملحة إلى القمح، إلا أن الحكومة المصرية رأت الاستفادة من هذه المعونة لإنتاج القمح محليا باستصلاح رقعة الأرض وتعمير المنطقة، وتنمية موارد البلاد(٢)

لذلك شكلت لجنة خاصة لاستصلاح الأراضي، ولجنة ثانية للتخطيط والمباني ولجنه ثالثة للزراعة، ولجنه رابعة للشؤون الاجتماعية، وخامسة للتعليم وسادسة للصحة العامة، وقد قامت هذه اللجان بعمل دراسات مستفيضة وبحوث دقيقة مدعمة بالإحصاءات ومرتكزة على الأسس العلمية لمختلف نواحي المشروع(٣)

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٢) الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٥٣م، ص١.

(٣) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

وكانت التقارير التي تقدمت بها هي نواة لاتفاقيات فرعية رسمت فيها خطة العمل مفصلة، ولأجل تنفيذ هذه الفكرة وإخراجها إلى حيز الوجود تكونت الهيئة بمقتضى اتفاقية البرنامج وأطلق عليها اسم الإدارة، ولتوفير الخدمات الإدارية والفنية المطلوب القيام بها أنشئت بالهيئة الأقسام المختلفة التي تكفل تنفيذ الأعمال المختلفة، ويقوم على رأس كل قسم من هذه الأقسام رئيس مصري يعاونه بعض الخبراء الأمريكيين الذين يعملون بالهيئة وفقا لمشروع البرنامج التعاوني، وتقوم هيئة إصلاح الأراضي بحصر الأراضي واختيار الأنسب منها لتنفيذ هذه المشروعات، وذلك عن طريق فحص التربة فحص أوليا بعمل جسات بالأرض؛ لمعرفه التكوين الطبيعي للتربة، يلي ذلك أخذ العينات لتحليلها تحليلا ميكانيكيا لمعرفه تركيبها وكيميائيتها؛ لتقدير كمية العناصر الضارة وبحث طرق علاجها، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن تحديد المساحات الصالحة لتنفيذ مشروعات الإصلاح(١) .

وبعد عمل الميزانية الشبكية للأراضي(٢) التي يقع الاختيار عليها لمعرفة مناسيبها وتحديد الأماكن المرتفعة والمنخفضة يبدأ بعمليات التقسيم بها، وذلك بنقل الأتربة من الأماكن المرتفعة إلى المنخفضة؛ للوصول إلى مساحات مستويه قدر الإمكان، وبعد الانتهاء من تقصيب الأرض تحدد مواقع مجاري الري والصرف

---

(١) المصدر السابق، ص١٣.

(٢) الميزانية الشبكية، هي أن يبين على الخريطة مناسيب هذه الأراضي، بطريقة يتمكن بها الناظر إلى الخريطة من معرفة شكل سطح الأرض، ومقدار ما فيها من تباين في المناسيب والانحدارات، لذلك ترسم خطوط الكنتور، أو خطوط المستويات الفردية، وهى خطوط تصل بين النقط المتساوية في المنسوب، فخط كنتور ٦ مثلًا يبين أن كل نقطة واقعة عليه منسوبها ٦,٠٠. السيد محمد البحيري، مصطفى محمود القاضي، إصلاح الأراضي، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٥٧م، ص١٢٤.

الرئيسية اللازمة لتلك المساحات، وتختلف أبعاد هذه المجاري طبقا لطبيعة التربة ودرجه انحدارها[١] .

ونتيجة لإنشاء المجاري سالفة الذكر تتكون مساحات محدودة من الأرض يطلق عليها اسم "زراعات" ويوجد بمنطقه أبيس "٢٤" من هذه الزراعات، تبلغ مساحة كل منها حوالي ٢٠٠٠ فدان، يعمل على تسويتها بدرجة تسمح بانتظام عمليات الري والصرف وتقسم هذه الزراعات إلى أحواض[٢] تتراوح مساحة كل منها بين ١٢ و٢٠ فدانا، ويحد كل حوض من الجانبين طريق ومصرف[٣] ومروى وتشق بها المصارف الداخلية، وذلك لتقسيمها إلى قطع صغيرة، تبلغ مساحة كل منها نصف فدان تقريبا[٤].

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٢) الحياض، هي عبارة عن أراض مقسمة عن طريق مد جسور عرضية عمودية على مجرى النيل من الشاطئين إلى الصحراء، وكذلك بمد جسر طولي بموازاة النيل يصل بين تلك الجسور العرضية، ولتلك الحياض ترع تستمد مياه الفيضان من النيل يتراوح عمقها عند الفم بين ثلاثة أمتار وأربعة، وأحيانا تستمد عدة حياض ماءها من ترعة كبيرة تمر بالحوض تلو الحوض بواسطة قناطر على الجسور العرضية، ولكل حوض غالبا ترعة لصرف الماء لها قنطرة على الجسر الطولي المحاذي للنيل. أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ط١، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٥٥م، ص٥٨.

(٣) المصرف، هو ترعة لصرف مياه الفيضان عن الحياض. المرجع السابق، ص٦٢.

(٤) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

وقد روعي في هذا التقسيم صالح المنتفعين، بحيث تكون ملكية كل منهم من الأرض مجمعة في مساحات متجاورة، حتى يسهل إشرافهم عليها مع توفير سبل الراحة لهم، وكذا للمحافظة على نظام الدورة الزراعية الثلاثية(١) .

وقد استحضرت الهيئة للقيام بعمليات الإصلاح والتحسين للزراعة أحدث الآلات والقوى المختلفة التي تتناسب وكل عمليه من هذه العمليات كما سبق ذكره، وقامت الهيئة بإجراء تجربة زراعة بعض المساحات من نبات عباد الشمس الذي تعتبر بذوره من المصادر الغنية بالزيوت النباتية، وقد نجحت نجاحًا كبيرًا جعلها توصي المنتفعين بزراعته؛ للعمل على زياده دخلهم فضلا عن تنويع حاصلاتهم، وتعتبر تلك الزراعة تمهيدا لزراعة محاصيل أكثر حساسية وهي القطن والذرة كمحصول صيفي نيلي أو كالقمح والفول كمحصول شتوي وبالفعل تمت زراعة تلك المحاصيل وكان إنتاجها مرضيا في بدياته(٢).

ويقوم المرشد الزراعي بدور كبير في توجيه الفلاحين في شتى مشاكلهم الزراعية، ولكي يكون توجيهه أكثر جدوى خصصت له الهيئة قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ستة أفدنه لتكون مزرعة نموذجية يطبق فيها أحدث الأساليب الزراعية، وتكون نموذجا يحتذيه المنتفعون بعد أن يكونوا قد لمسوا النتائج المادية بأنفسهم، وقد كان لما قامت به وزارة الأشغال من تنفيذ مشروعات الري والصرف العمومية اكبر

---

(١) تعنى أن المحصول الرئيسي الذى ستتم زراعته في تلك الأراضي سيزرع كل ثلاث سنوات؛ وذلك لعدم إجهاد الأرض، عبلة السيد حنفي علي، زراعة القطن وتطور مشروعات الري والمواصلات بمديرية البحيرة في الفترة من ١٨٨٢م إلى ١٩١٤م، بحث منشور في مجلة الإنسانيات، العدد السابع، ٢٠٠١م، ص١٨٣.

(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦، ٢٤.

الأثر في سرعه الاستصلاح[١]، كما رأت أيضا أن الاهتمام بمشروعات الصرف هو من أسباب زيادة غلة الفدان[٢] .

وتبلغ مساحه منطقة أبيس حوالي ٢٤ ألف فدان، وهي من أملاك الحكومة بمديريه البحيرة مركز كفر الدوار وهي أراضٍ صعبة الاستصلاح لارتفاع نسبة الأملاح فيها، وتتخللها بعض مساحات بسيطة ملكا للأهالي رؤي ضمها للمشروع لتنفيذ أعمال الإصلاح بتلك المنطقة[٣] .

وتقع هذه المنطقة في الجزء الجنوبي الشرقي لمدينة الإسكندرية، وتحدها من الشمال والشرق والجنوب الأراضي الزراعية، وتمتد إلى الغرب شاملة الجزء من بحيرة مريوط المجاورة لتلك المساحات المنزرعة [٤] .

ولهذه المنطقة ميزة اقتصادية كبرى؛ وذلك لقربها الشديد من مدينة الإسكندرية، ومن أهم الأمور التي تبرز أهميتها الاتجاه العام في مدينة الإسكندرية للانتفاع بالأراضي الحالية المحيطة بالمناطق السكنية لبناء المساكن والمصانع المختلفة، مما جعل منطقة أبيس من المناطق المهمة لتموين أسواق المدينة بما

---

(١) المصدر السابق، ص ص ١٦، ١٧.

(٢) مصر المالية، ٢٥ مايو ١٩٥٢م، ص١٣.

(٣) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، القاهرة، ١٩٥٦م ص٧٥.

(٤) صقر النور، سياسة التمية الريفية والزراعية في مصر في مساراتها التاريخية وآثارها في الفلاحين، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مج ٢،ع١، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ٢٠١٤م، ص١١٣.

يلزمها من ماشية وحاصلات زراعية وخضروات وفاكهة، وما يتبع ذلك من توسع في منتجاتها عن طريق تطبيق الأساليب الحديثة لتصنيعها[١] .

ونتيجة لهذا كله يمكن أن تكفي المنطقة حاجة الإسكندرية من الناحية الاستهلاكية وتموين السفن التي تمر بها، أما ما يفيض بعد ذلك فيمكن استيعابه في أسواق أخرى خارج الإسكندرية، كما يمكن أيضا تصديره إلى الخارج بعد التوسع في طرق الحفظ المختلفة.

وبحسب التقدير الرسمي لوزارة الأشغال العمومية سيستنفذ استصلاح تلك المنطقة حوالي ٧٠ مليونا من الأمتار المكعبة من مياه النيل، وتتكلف أعمال الري والصرف بها ٧٠٠,٠٠٠ جنيها، أي: بواقع ٣٠ جنيها للفدان الواحد تقريبا، ولما كانت هذه الأرض أصلا جزءًا من بحيرة مريوط التي تعتبر بمثابه مصب لجميع مصارف مديريه البحيرة، ولما كان من طبيعة هذه المصارف أن تحمل مياهها ملحة، مما كان له أثر بالغ في زياده نسبة الأملاح الموجودة بالتربة على مر السنين، حيث ظهر ذلك بعد تجفيفها وتحليلها[٢] .

ومن ثم كانت عملية التخلص من هذه الأملاح واستصلاح الأرض تحتاج مجهودا ضخما، حيث يجب استصلاح هذه الأراضي بطريقة تخلل المياه طبقات الأرض(الغسيل الباطني) لا بطريقة الغسيل السطحي، ويجب أن تكون المصارف الثانوية على بعد ٢٠٠ متر إلى ٣٠٠ متر من بعضها، والمصارف الفرعية على بعد ١٢٠ إلى ٢٠٠ متر، ويجب شق مسقى فرعية بين كل مصرفين فرعيين،[٣] لذا قامت

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٥.

(٣) حسين سري، علم الري، ج٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٠م، ص٥.

الهيئة بإنشاء شبكة كبيرة للري والصرف، وما يتبع ذلك من عمليات زراعية مستحدثة ومتعددة[١].

كما قامت الهيئة بتركيب خمس عشرة طلمبة من طلمبات الصرف المؤقتة فيها، وذلك إلى أن تتم وزارة الأشغال إنشاء محطتي طلمبات صرف القلعة والدشودي اللتين يجرى العمل فيهما ومقرر الانتهاء منهما وبدء الانتفاع بهما في أول يونيو ١٩٥٦م[٢] .

وقد تسلمت الهيئة هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها حوالي ٢٤ ألف فدان في أول فبراير سنة ١٩٥٤ [٣]، ومنذ ذلك الحين تم غمر وغسل ٥٠٠٠ فدان وتحسين وزراعة ١٧٠٠ فدان منها[٤] . وقد قامت الهيئة بتقسيم منطقة أبيس إلى ١١ قسما؛ لتسهل إدارة كل قسم ومتابعته، وفيما يلي بيان بمساحة كل قسم من هذه الأقسام[٥]:

القسم	المساحة
قسم ا	مساحته ١١٢٠ فدانا
قسم ب	مساحته ٤٨٠ فدانا
قسم ج	مساحته ١٩٠٥ فدانا
قسم د	مساحته ١٦٣٤ فدانا
قسم هـ	مساحته ١٤٠٠ فدانا

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٥.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) صقر النور، مرجع سبق ذكره، ص١١٣.
(٤) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٥
(٥) المصدر السابق، ص٦.

قسم و	مساحته ٥٠٠٠ فدان
قسم ز	مساحته ٨٠٠٠ فدان
قسم ط	مساحته ٥٠٠ فدان
قسم ى	مساحته ١٦٠٠ فدان
قسم ك	مساحته ١٢٠٠ فدان

أما في مديرية الفيوم فقد وقع الاختيار على مساحه قدرها ١٣٠٠٠ فدان، وهي المساحة التي تستنفد الحصة المقررة من مياه التوسع لمديرية الفيوم منها ٦٠٠٠ فدان بمنطقه قوته غربي بركة قارون و ٧٠٠٠ فدان بمنطقة كوم أوشيم إلى الشمال الشرقي من البركة، وهذه المساحة هي التي أثبت الفحص التصنيفي صلاحيه تربتها، فضلًا عن قربها من الترعة الرئيسية التي يمكن توسيعها لتغذية المنطقة بتكاليف معقولة(١) .

ونظرًا إلى أن الأراضي التي وقع الاختيار عليها رملية ونسبة الانحدار فيها كبيرة فقد لجأت الهيئة إلى الأخذ بطريقة التبطين سواء للترع الرئيسية أو المراوي الداخلية؛ حتى يقل الفاقد من مياه الري، كما قامت وزارة الأشغال بتوسيع مجارى الري القديمة لكل من بحر قصر البنات وبحر قارون، وبدأت الهيئة في أعمال التسوية والتقصيب بالمساحة الأولى من المنطقة والبالغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان(٢) وأكدت الهيئة أن استصلاح تلك الأراضي يستلزم شق ترع جديدة تحمل المياه إلى الأراضي المنخفضة(٣).

(١) المصدر السابق، ص٧..

(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٥.

(٣) الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٥٣م، ص١.

المبحث الثالث

دور الهيئة في الانشاء والتعمير

قامت الهيئة ببناء القرية الأولى بمنطقة أبيس، وهي تشمل عدد ١٩٢ مسكنًا يتكون كل منها من طابق واحد و ٧٠ مسكنا يتكون كل منها من طابقين، وذلك للملاك الجدد، ١٠ مساكن يتكون كل منها من طابقين للموظفين الكتبة والعمال المهرة ، ٢٤ مسكنًا لسكنة أصحاب المهن والمشتغلين بالخدمات العامة، ١٢ منزلا لسكنة الموظفين الفنيين، جامع، مدرسة، بناء يضم حمامات ومغاسل عامة، بناء يضم مركزًا اجتماعيا ووحدة علاجية، بناء يحوي جمعيه تعاونية ومخزنًا للأسمدة وسبع دكاكين ومحطة للإنارة، بناء لإدارة القرية[١] .

وحرصًا على الوصول بالمنتفعين الجدد إلى مستوى عال من الدخل وتوفير سبل الراحة لهم فقد عمدت الهيئة إلى إصلاح وبناء الطرق داخل القرية، وتوصيل المنطقة بأسواق مدينة الإسكندرية، كما أنها عممت مياه الشرب النقية بجميع المباني العامة بالقرية وفي نقط موزعه عند نهاية كل طريق في المنطقة السكنية بها، وأضاءت الطرق والمرافق العامة وذلك بإقامة محطة كهربائية بالقرية[٢] .

ويتكون المسكن ذو الطابق الواحد من صاله وغرفتين للنوم وحمام ومطبخ به فرن ومخزن وحظيرة للبهائم وحوش داخلي، وقد صمم المسكن على أن يكون للحظيرة مدخل، أما المساكن ذات الطابقين فيحتوي الطابق الأول على حجرة للمعيشة

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٧.

وحمام ومطبخ به فرن ومخزن وسلم داخلي يؤدي للطابق الثاني الذي يحتوي على غرفتين للنوم وشرفة كبيرة، وملحق بالمسكن حظيرة لها مدخل خاص مستقل(١) .

وتعتبر القرية الأولى باكورة إنتاج الهيئة، وهي مبنية جميعها بالطوب الأحمر، ولها سقف من الخرسانة المسلحة، وجميع طرقها مرصوفة ومضاءة بالكهرباء والقرية مزودة بمياه شرب نقية، وقد روعي في كل مسكن أن يكون ملائمًا للفلاح المصري، فألحقت به حظيرة لها مدخل خاص كما أن بها أماكن خاصة لتخزين السباخ، وتبلغ تكاليف المنزل الواحد بما في ذلك الحظيرة والفرن حوالي ٣٠٠ جنيه(٢).

كما زود كل منزل بفرن من طراز جديد روعي في تصميمه الاقتصاد في الوقود المستهلك مع منع صعود أية شرارة من مدخنته؛ تلافيا لأخطار الحريق مع توزيع الحرارة الداخلية توزيعًا متساويًا، مما يجعله ملائمًا للبيئة الريفية، ولا شك أن هذا النوع من الأفران حدث مهم في حياة الفلاح وفي تعميمه ما يجنب القرية المصرية ويلات الحرائق التي تعتبر من أكبر الأخطار التي تهدد الريف المصري كما سيوفر على الأقل نصف الوقود المستعمل(٣).

وقد أنفقت الهيئة في بناء القرية ١٣٥٠٠٠جنيها، أما الخدمات العامة في المنطقة بوجه عام، وفي القرية الأولى بوجه خاص فقد بلغت نحو ٩٢٠٠٠ جنيه شاملة نحو ٣٦٠٠٠ جنيه لتوصيل مياه الشرب النقية من الإسكندرية إلى المنطقة و ١٨٠٠٠ جنيه لإنشاء طرق القرية، و٣٠٠٠٠ جنيه للطريق الموصل من المنطقة إلى مدينة الإسكندرية ورصفه (وطوله نحو سبعة كيلو مترات) و٨٠٠٠ جنيها لإنشاء محطة الكهرباء الخاصة بالقرية الأولى(٤).

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢) المصدر السابق، ص١١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٦.

خريطة توضح البرنامج الزمني لتنفيذ شبكة الطرق الداخلية[١]

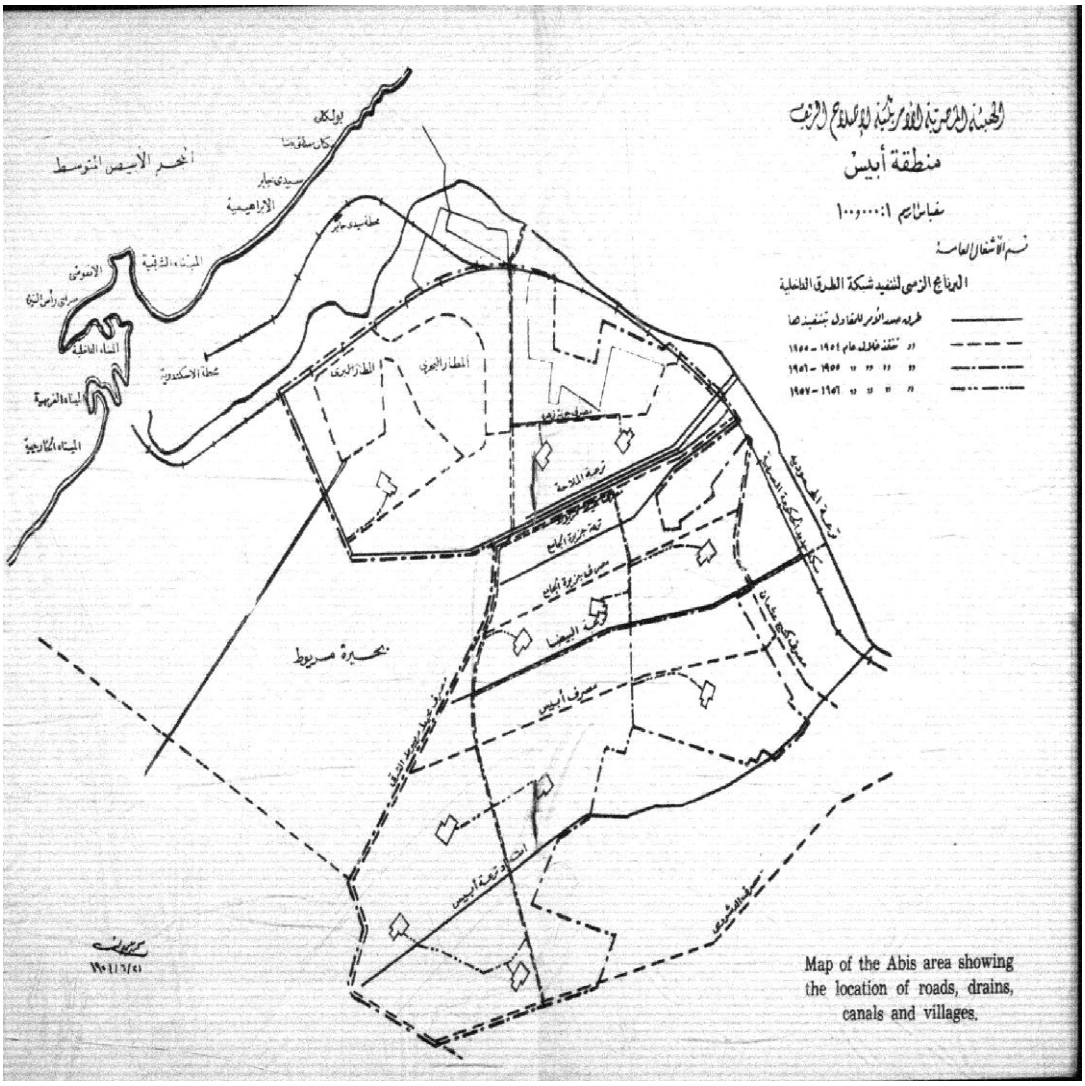

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٧.

ومن خلال قراءتنا للخريطة السابقة يتضح أن الهيئة قامت بإنشاء عدد كبير من الطرق داخل منطقة أبيس لسهولة حركة التنقل في تلك المنطقة التي أصبح الاستصلاح والتعمير فيها يسير جنبا إلى جنب من ذلك.

وفي عام ١٩٥٣/ ١٩٥٤م قامت الهيئة بإنشاء طريق على امتداد ترعة جزيرة الجامع، والذي يبدأ من سكة حديد الحكومة المصرية وينتهى بمصرف محيط مريوط الشرقي، كما تم إنشاء طريق يبدأ من ترعة المحمودية مارا بسكة حديد الحكومة المصرية ثم ترعة أبيس حتى مصرف محيط مريوط الشرقي.

وفي عام ١٩٥٤/ ١٩٥٥م قامت الهيئة بإنشاء طريق يبتدأ من مصرف كنج عثمان ويمر عبر امتداد مصرف أبيس وينتهي بالطريق الممتدة على مصرف محيط مريوط الشرقي، وتم إنشاء طريق على امتداد مصرف كنج عثمان إلى السكة الحديد المارة بترعة المحمودية، وفي العام نفسه تم إنشاء طريق على امتداد مصرف جزيرة الجامع يبتدأ من طريق مصرف كنج عثمان حتى الطريق المار بمصرف محيط مريوط الشرقي ويمتد حتى قرب حدود البحر المتوسط، وطريق على مصرف جزيرة زهرة ، كما أتمت إنشاء عدد من الطرق بين المطار البحري والمطار البرى.

وفي سنة ١٩٥٥/ ١٩٥٦م، تم إنشاء طريق على مصرف محيط مريوط مارا بالمطار البحري والمطار البرى، كما تم إنشاء طريق على طول امتداد مصرف محيط مريوط الشرقي، وفي سنة ١٩٥٦/ ١٩٥٧م، تم إنشاء طريق على امتداد ترعة ابيس.

وقد وضعت الهيئة برنامجا شاملا عن مدة التدريب والتمرين اللازمة والتي تعتبر بالنسبة للمنتفع بمثابة المدرسة الأولى التي يحصل منها على أصول الزراعة الحديثة والتعود على النظم الحديثة لزيادة الإنتاج وتحسينه، وتقوم الهيئة بالإضافة إلى ما تقدم بتنظيم رحلات للمنطقة تستغرق يومين يمكن خلالهما للمنتفع أن يعاين بنفسه الأرض والمسكن والمنشئات العامة الأخرى ويتعرف بجيرانه الجدد، وبعد تسليم الأرض

إلى المنتفعين يقوم أخصائي والارشاد الزراعي بتوجيه المنتفعين الوجهة السليمة، وعليهم أيضا تعليم المنتفعين الطرق الحديثة لصناعة الألبان وتربية الدواجن وبعض الصناعات اليدوية الريفية اللازمة ويقوم الأخصائيون والاجتماعيون بتنظيم إلقاء محاضرات دينية، فضلا عن التوجيه الاجتماعي السليم، وتولى الهيئة الناحية الرياضية عناية كبيرة[١] .

وقامت الهيئة بتقديم المساعدات المالية وغيرها من أنواع المعونة للجمعيات التعاونية الزراعية[٢] بالمناطق المستصلحة والعمل على تحسين وسائل تسويق المنتجات[٣]، وكان يطلق على هذه الجمعيات في البداية "شركات التعاون الزراعية"، مما يدل على الإطار الرأسمالي الذى كان يتحرك فيه هذا النوع من النشاط[٤]

وتطبيقا لمبادئ الديمقراطية السليمة طلبت الهيئة من المنتفعين انتخاب اعضاء من بينهم يمثلونهم في مجلس شئون القرية لبحث المشاكل العامة التي تقابلهم في

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٢) الجمعيات التعاونية الزراعية: هي من أهم أنواع الجمعيات التي تخدم الأعضاء الملاك أو المستأجرين في القرى وتقوم هذه الجمعيات بالآتي: إمداد الزراع بالسلف بمختلف أنواعها. إمداد الزراع بما يلزم من بذور وسماد وآلات زراعية وما يلزم لحفظ المحصول ونقله. تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه، إذ عين لكل جمعية موظف حكومي خبير يعتبر مسئولا عن الإنتاج الزراعي وتوجيه وإحكام الرقابة عليه. جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٧٤.

(٣) الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٥٣م، ص١.

(٤) المقطم: ٢٤ أبريل ١٩٢٥م، ص٥.

هذه البيئة الجديدة[١]، يتولى إدارة كل قريه مجلس مكون من مدير متخصص في الشؤون الاجتماعية والزراعية يعمل بالاشتراك مع الطبيب وناظر المدرسة والمرشد الزراعي[٢].

ومن أهم اختصاصات هذا المجلس، تحصيل الرسوم المخصصة له، وإدارة إيرادات القرية، والقيام بأشغال التنظيم والطرق والكنس والرش والإنارة والمياه، متابعة الأعمال الخاصة بالمطافئ، الإجراءات المتعلقة بالنظافة وأشغال المياه وما تعهد به وزارة الداخلية. وضع ميزانية إيرادات ومصروفات المجلس، الإشراف على العاملين بالمجلس فيما يتعلق بتعييناتهم وترقيتهم وفصلهم ونحو ذلك[٣].

ويعمل بالهيئة أخصائيون في الشؤون الاجتماعية، وأخرون في كل من الإرشاد الزراعي والصحة والتعليم ويقومون بدراسة جميع النواحي الاجتماعية التي تهدف إلى النهوض بالريف المصري من الناحية الاجتماعية والزراعية والصحية والتربوية ومن الأهداف الرئيسية للهيئة خلق مجتمع نموذجي من القرويين للاقتداء به والنسج على منواله وكذلك تنسيق النواحي المختلفة للخدمات بالريف المصري[٤] .

وتقوم الهيئة بتحديد الأماكن التي يختار منها المنتفعون في القواعد والشروط التي يختارون على أساسها وتحدد الفترة التوجيهية اللازمة لهم وطريقه هذا التوجيه ويعمل الخبراء على توفير الخدمات الاجتماعية، كإنشاء المراكز الاجتماعية، وجمعيات الإصلاح، والجمعيات التعاونية، والأندية الريفية، وكذلك تقدير الخدمات

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٧.

(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٣) إبراهيم عازر، الريف ومشكلاته، ط (١)، مطبعة الشمس الحديثة، ١٩٤٧، ص٧٥.

(٤) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٧.

التي يمكن أن تقدمها المصالح الحكومية للهيئة، هذه بإيجاز هي الأعمال الأساسية التي تقوم الهيئة بمباشرتها[١].

ولا يفوتنا هنا أن نذكر مدى أهمية الوحدة العلاجية[٢] التي أنشأتها الهيئة بالقرية الجديدة، والتي يشرف عليها طبيب وممرضة بصفة مستديمة، لا بالنسبة لسكان القرية وعمال المنطقة فحسب، بل بالنسبة لسكان القرى المجاورة أيضا، إذ يتراوح عدد الزائرين في اليوم الواحد بين ٥٠ إلى ٨٠ زائرًا، وينتظر تضاعف هذا العدد بعد تسكين باقي القرية[٣].

كما جعلت مدرسة القرية من النوع الريفي النموذجي[٤] لصالح أبناء المنتفعين والعمال وأبناء المواطنين بالقرى المجاورة، على أن تجمع الدراسة بهذه

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٢) الوحدات الصحية أو العلاجية هي عبارة عن مجموعات خدمية للرعاية الصحية تتلخص وظائفها في النواحي الوقائية والعلاجية بالإضافة إلى أعمال التطعيم ضد الأمراض المعدية وتطعيم الأطفال وتسجيل المواليد والوفيات. حميدة محمود الكردي، البيئة والمجتمع المصري، د. ن ٢٠٠٠م، ص ١٢٨.

(٣) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

(٤) المدارس النموذجية، هي مدارس أولية تأسست عام ١٩٤٧م في محاولة للتوحيد بين مراحل التعليم الأولى وكان نظام الدراسة فيها موحدا بين الجنسين ومدة الدراسة بها ست سنوات يلتحق بها الطالب من سن السادسة إلى الثاني عشر وهى مدارس تغني الآباء عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الأولية القديمة والمدارس الابتدائية. باسنت فتحي محمود: تعددية التعليم الابتدائي في مصر (١٩٢٣- ١٩٩٣م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١٢٤،١٢٣.

المدرسة من الناحيتين النظرية والعملية، بما يعود على النشء من فوائد لها أكبر الأثر في رفع مستواهم في بيئتهم الجديدة[١].

كما نصت الاتفاقية على إنشاء عدد من المدارس المهنية والمساعدة على تقديم الحرف والصناعات الصغيرة، ومراكز تدريب المزارعين الشبان على أساليب الري، ورفع مستوى الصحة عن طريق تقديم التسهيلات الصحية، والرعاية الطبية والتدريب الصحي[٢] .

ويرجع نجاح الهيئة فيما أتمته من المشروعات إلى التعاون الوثيق الذي يربط أقسامها المختلفة من ناحية وإلى التعاون الفني الصادق بين كل من الخبراء المصريين والأمريكيين من ناحية أخرى وتعاون الوزارات والمصالح المختلفة التي تعمل للنهوض بالريف المصري.

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(٢) الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٥٣م، ص١.

المبحث الرابع

توزيع الأراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها

إن الهدف الأساسي الذي ترمي إليه الهيئة من وراء إصلاح الأراضي الجديدة في منطقة أبيس بمديرية البحيرة ومنطقتي قوته وكوم أوشيم بمديرية الفيوم هو تمليك وإسكان عدد كبير من العائلات من المعدمين الزراعيين بالأرض المستصلحة(١)

. وقد قامت الهيئة في شهر مارس ١٩٥٥م بتسليم الدفعة الأولى من الأراضي التي تم استصلاحها واستزراعها – بعد تطبيق نظام الدورة الثلاثية بها – إلى ٨٤ أسرة من الفلاحين المعدمين الذين وقع اختيار الهيئة عليهم من المناطق المجاورة بعد استيفائهم للشروط التي وضعتها الهيئة فيما يختص بطريقة اختيارهم، كما تم إسكانهم بمساكن القرية الجديدة(٢).

وقد تقرر توزيع نحو ١٠٠٠ فدان تم إصلاحها بمنطقة أبيس مركز كفر الدوار مديرية البحيرة، وذلك في مستهل العام الزراعي نوفمبر ١٩٥٦م مقسمة إلى وحدات كل منها لا تزيد عن خمسة أفدنة وسكنا ملحقا بها، وذلك طبقًا لما نص عليه القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥م الخاص بتوزيع الأراضي التي قامت الهيئة الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها(٣).

---

(١) الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٥٣م، ص١.

(٢) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، ص٧٦.

(٣) دار الوثائق القومية، وزارة الشئون الاجتماعية، كود ٠٠٠٥٧٥– ٤٠٢٩، أوراق توزيع الأراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية باستصلاحها، ٥ يونيه ١٩٥٦م.

على أن ينوب المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي عن الحكومة المصرية في عمليات بيع وتأجير الأراضي المستصلحة للمنتفعين، كما يقوم المجلس بإحالة الثمن الأصلي لوزارة المالية، أما الباقي فيودع في حساب خاص تحت تصرف مجلس الإنتاج القومي من جهة ممثلا في رئيسه والمدير الأمريكي المتعاون من جهة أخرى(١)، على أن يستخدم المال المودع في هذا الحساب إما في مشروعات جديدة في نفس المناطق السابق الاتفاق عليها أو في أعمال مماثلة في مناطق أخرى، وفي كلا الحالين لا يتم التصرف في هذه المبالغ إلا بعد موافقة مجلس الإنتاج، وما يتبقى بدون صرف عند انقضاء أجل الاتفاق يؤول إلى الجهة التي تعينها الحكومة المصرية(٢).

وقد طلبت الهيئة الأمريكية لإصلاح الريف من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل اتخاذ الاجراءات لاختيار المنتفعين اللازمين لتغطية المساحة آنفة الذكر مؤكدة أنها ستقوم من جانبها بالتعاون في تنفيذ هذه العملية وتقديم التسهيلات في حدود امكانياتها، حيث ترى الهيئة أن حسن اختيار هؤلاء المنتفعين يساعد إلى حد كبير في الوصول إلى الهدف المنشود من خلق مجتمع ناضج متجانس يعرف أفراده واجبهم نحو خدمة أنفسهم بدافع الاعتماد على النفس فضلًا عن تحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة بينهم، كما أكدت الهيئة أن اختيار المنتفعين سيكون طبقا

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٣٥٠٧ – ٠٠٨١، مذكرة من المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي إلى مجلس الوزراء، بشأن توزيع الأراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها، ٣٠ ابريل ١٩٥٥.

(٢) المصدر نفسه.

لشروط محددة، وذلك تنفيذا لما قضت به الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية والولايات المتحدة الأمريكية بهذا الصدد(١) .

ومن تلك الشروط أن توزع سدس الأراضي على العمال المشتغلين في إصلاحها، بينما يوزع السدس الثاني على المزارعين في ضواحي الإسكندرية، وتوزع الأربع أسداس الباقية على المزارعين المعدمين الذين يختارون من مراكز السنطة مديرية الغربية لكونه أكثر المراكز ازدحاما بالسكان(٢).

ومن الشروط التي يجب توافرها في المنتفع الجنسية المصرية وأن يكون من سكان القرية الواقع عليها الاختيار لمدة لا تقل عن سنتين، وأن يكون من المشتغلين بالزراعة لمدة لا تقل عن سنتين، ويعمل اعتبارًا لطول هذه المدة، وأن يكون المنتفع معدما هو وأفراد عائلته الذين يعولهم، ولا يحسب في ذلك الابن المتزوج أو البنت المتزوجة، وليس ممن يتوقعون ميراثا لأرض أو عقار، ومن الشروط أيضًا الصحة الجيدة للمنتفع فيجب أن يكون خاليا من مرض السل والجذام ويكون على استعداد للعلاج من الأمراض السرية والمتوطنة(البلهارسيا والإنكلستوما) (٣) .

كما تتضمن تلك الشروط خلو صفحته من السوابق وأن يكون حسن السير والسلوك، وألا يزيد عدد أفراد عائلته عن سبعة أشخاص، ويدخل ضمن أفراد العائلة الوالد والوالدة والأخت إذا كان رب الأسرة هو عائلهم الوحيد، وأن تعطى الأفضلية للعائلات التي تتوفر بها يد عاملة ثالثة عمرها لا يقل عن ١٢ سنة، وأن يكون سن

---

(١) دار الوثائق القومية، وزارة الشئون الاجتماعية، كود ٠٠٠٥٧٥ – ٤٠٢٩، أوراق توزيع الاراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية باستصلاحها، ٥ يونيه ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق، شروط الاختيار طبقا لقرارات اللجنة العامة لاختيار المنتفعين وتمليكهم والتي وافقت عليها الجهات المختصة، صفة المنتفع والجهة التي يختارون منها.

(٣) المصدر نفسه.

رب الأسرة بين ٢٥ و ٤٥ سنة، وأن يوافق على أن ينتقل هو وأفراد عائلته إلى الأرض المستصلحة، ويقوم بزراعتها بنفسه وبمساعدة أفراد عائلته [١].

وقد أفادت مراقبة الشئون الاجتماعية بالإسكندرية أن المساحة المخصصة للمزارعين المعدمين بنواحي الإسكندرية والمقدرة بسدس الألف فدان المستصلحة لا تكفي المستحقين منهم للتمليك؛ نظرا لتزايد عددهم بسبب اتساع حركة العمران بنواحي المدينة وطغيانها على الأراضي الزراعية، وإنشاء مدينة سياحية بمنطقة المعمورة، وبناء عليه اقترحت مراقبة الشئون الاجتماعية بالإسكندرية ضرورة رفع النسبة المخصصة للمزارعين بالجهة المذكورة إلى الثلث حتى تفي بالغرض المطلوب[٢] .

وقد أفادت الهيئة أنه لا يمكن زيادة النسبة المقررة لمعدمي منطقة الإسكندرية، كما أكدت الهيئة أنها قد قررت هذه النسبة بعد بحث مستفيض درست فيه حالة هؤلاء المعدمين والعمال الزراعيين في المنطقة، وقد أبلغت نتيجة هذا البحث إلى المديرين المتعاونين للهيئة، وتأمل الهيئة أن يخصص لهم نسبة أخرى في وقت لاحق [٣].

ومن الشرائح المجتمعية المهمة التي نالتها يد التقدير مجندو حرب فلسطين، حيث وافقت وزارة المالية على منحهم وحدات – متى توفرت الشروط العامة المقررة

---

(١) دار الوثائق القومية، وزارة الشئون الاجتماعية، كود ٠٠٠٥٧٥ – ٤٠٢٩، شروط الاختيار طبقا لقرارات اللجنة العامة لاختيار المنتفعين وتمليكهم والتي وافقت عليها الجهات المختصة، الصفات التي يجب توافرها.

(٢) المصدر السابق، خطاب موجه من إدارة التوجيه والتفتيش الفني بوزارة الشئون الاجتماعية إلى مدير الهيئة المصرية لإصلاح الريف، ١٦ يوليو ١٩٥٦م.

(٣) المصدر السابق، خطاب موجه من مدير الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف إلى إدارة التوجيه والتفتيش الفني بوزارة الشئون الاجتماعية ، ٢٧ يوليو ١٩٥٦م.

عليهم – بعد بحث حالتهم الاجتماعية والمادية بمعرفة وزارة الشئون الاجتماعية، من ذلك قيام وزارة الشئون الاجتماعية ببحث حالة عدد من الأفراد من مركز كفر سعد ممن تقدموا بطلب لمجلس قيادة الثورة وكانوا من مجندي حرب فلسطين لتخصيص وحدات للمستحقين منهم(١).

وقد تم تخصيص مساحة قدرها ٣١٥٠ فدانا من أملاك الحكومة بتفتيش بلقاس لتوزيعها على الفلاحين المعدمين وفقا للقواعد المقررة، وتقع هذه المساحة في موقعين:

الموقع الأول: عبارة عن ٣١٠٠ فدانا تعرف بمنطقة الستاموني.

الموقع الثاني: عبارة عن ٥٠ فدانا تعرف بالجزء ٧ بزراعة السلسول.

ونظرا لأن الموقع الثاني يبعد عن الموقع الأول بحوالي ٢ كيلومتر، مما يجعله وحدة صغيرة مستقلة عن باقي المشروع ويصعب انتفاعها بالمنشئات الاجتماعية التي ستقام بالموقع الأول، كما تبين أن منها ٢٠ فدانا وكسور منزرعة بمعرفة الأهالي، ويقضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م ببيعها للعمال الزراعيين المستغنى عنهم، لذلك اقترحت وزارة المالية والاقتصاد استبعاد الموقع الثاني ومساحته ٥٠ فدانا بالجزء ٧ بزراعة السلسول من المخصص للمعدمين ليمكن بيع المساحة الموضوع عليها اليد منه إلى صغار المزارعين الذين يقومون بزراعة الأرض فعلا بالممارسة، وتقسيم باقي مساحته وبيعها للعمال الزراعيين(٢).

---

(١) دار الوثائق القومية، وزارة الشئون الاجتماعية، كود ٠٠٠٥٧٥ـ ٤٠٢٩، خطاب موجه من مصلحة الأملاك الأميرية إلى مدير إدارة التخطيط الاجتماعي بوزارة الشئون الاجتماعية، ١٣ يوليو ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء تتضمن اقتراح وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتخصيص مساحة قدرها ٣١٥٠ فدانا من أملاك الحكومة بتفتيش بلقاس لتوزيعها ←←←

وقد طلب إلى مراقبة الشئون الاجتماعية بالبحيرة بحث حالات المعدمين من الفلاحين المقيمين بعشرة بلاد من مركز كفر الدوار توطئة لاختيار عدد منهم ليستفيدوا من هذا المشروع، وقد رأت مراقبة الشئون الاجتماعية بالبحيرة أن يعاد النظر في اختيار المنتفعين من هذه المشروعات على ضوء تستهدفه السياسة العامة للدولة من إيجاد عمل لعمال الصناعة المتعطلين غير المتخصصين، باعتبار أنها مسألة حيوية وملحة تتعلق بفئة كبيرة من أبناء الشعب تسعى في الطرقات تبحث عن عمل فلا تجده، وتتزاحم على أبواب مكاتب العمل للاستعانة بها في الالتحاق بأي عمل من الأعمال(١).

وأكدت المراقبة أن لديها في أنحاء مديرية البحيرة عمالا متعطلين هم أحوج إلى الاستفادة من مشروع منطقة أبيس من فلاحي كفر الدوار، كما أنها ترى بحكم عملها واتصالاتها بالهيئات المختلفة ضرورة حل مشكلة المتعطلين من العمال بالبحيرة وتدبير موارد لهم، وأن هذه الأرض المستصلحة وما يستجد منها من المناطق الأخرى من أفضل السبل إلى ذلك، وأن الأخذ بهذا الرأي وتعميمه سيكون أحد الحلول للمشكلة وسيؤدي إلى توفير أموال الدولة التي ستصرف كمساعدات لهم، وتخفيف العبء على خزانة الدولة الذي ترتب على تعيين عمال في وظائف لم تكن

←←←

على الفلاحين المعدمين وفقا للقواعد المقررة، وتمت الموافقة عليها في جلسة ١٤ سبتمبر ١٩٥٥م.

(١) دار الوثائق القومية، وزارة الشئون الاجتماعية، كود ٠٠٠٥٧٥ـ ٤٠٢٩، مذكرة عن تعمير الأراضي المستصلحة بواسطة العمال المتعطلين موجهه من مراقب الشئون الاجتماعية بالبحيرة إلى المدير العام للإشراف على المراقبات بوزارة الشئون الاجتماعية، ١٤ أكتوبر ١٩٥٤م.

لها ضرورة أو فائدة، وكان من الخير أن يعطوهم أجورهم نظير قيامهم بأعمال منتجة كاستصلاح الأرض وتعبيد الطرق[١].

وقد استندت مراقبة الشئون الاجتماعية في تأييد هذا الرأي إلى ورود الكثير من الشكاوى من أهالي ادكو بسبب تعطل معظمهم من جراء كساد صناعة النسيج اليدوي، ولأنه تم تجفيف جزء كبير من بحيرة ادكو فقطع عنهم مورد رزقهم من الأسماك، كما أن البحث الذي يجرى بمنطقة كفر الدوار قد دل على أن الحالات التي يمكن أن تقبل من بين الأهالي قليلة، فمن ٤٩١٢ عائلة لا ينظر قبول سوى ١٠٥ أسرة قبولًا ظاهرًا، وهى نسبة ضئيلة[٢].

وقد أكدت الإدارة العامة للفلاح رفضها لمقترح مراقبة الشئون الاجتماعية بالبحيرة، حيث أكدت أن المادة الثالثة من الاتفاق المبرم بين الحكومتين المصرية والأمريكية قد نص على إسكان ١٦,٠٠٠ عائلة من المعدمين الزراعين على الأراضي المستصلحة، والمبدأ القانوني أن الاتفاق شريعة المتعاقدين، فليس في الإمكان القول بأي اقتراح يتنافى مع صريح هذا النص[٣] .

وأما من الناحية الموضوعية فإن السياسة العامة للدولة من إيجاد عمل لعمال الصناعة المتعطلين غير المتخصصين أمر فيه من التجاوز مع وجود قانون الإصلاح

---

(١) دار الوثائق القومية، وزارة الشئون الاجتماعية، كود ٠٠٠٥٧٥- ٤٠٢٩، مذكرة عن تعمير الأراضي المستصلحة بواسطة العمال المتعطلين موجهه من مراقب الشئون الاجتماعية بالبحيرة إلى المدير العام للإشراف على المراقبات بوزارة الشئون الاجتماعية، ١٤ أكتوبر ١٩٥٤م.

(٢) المصدر السابق، خطاب موجه من المراقب العام للشئون الاجتماعية بالبحيرة إلى المدير العام للإدارة العامة للإشراف، ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤.م

(٣) المصدر السابق، مذكرة موجهة من مدير إدارة الهجرة والتعمير إلى مراقبة الشئون الاجتماعية بالبحيرة، ٢٧ أكتوبر ١٩٥٤م.

الزراعي سالف الذكر، وهذا لا يمنع من القول: إن الدولة تقوم فعلًا بمقاومة البطالة عن طريق زيادة الانتاج، وتشجيع الصناعة واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وغيرها من الوسائل التي تؤدى إلى تصنيع البلاد فتتاح الفرصة للعمال الصناعيين غير المتخصصين بالتبعية، غير أن ذلك كله يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لتشجيع الملكية الصغيرة بين المعدمين من الفلاحين وذلك على أساس أن عدد من هؤلاء بالنسبة إلى عدد أولئك أمر لا يصح المقارنة بينهما، بينما لا يتجاوز عدد العمال العطلين سواء من المتخصصين أو غير المتخصصين المليون مع المبالغة في التقدير؛ إذ المعدمين من الفلاحين يتجاوز عددهم خمسة عشر مليونًا من الأنفس، وطبيعي أن سياسة الدولة العامة من الناحية الاقتصادية ينبغي أن تتجه وهي سائرة فعلا في اتجاه تشجيع الملكيات الصغيرة بين المعدمين من الفلاحين بطريق الأولوية على مقاومة البطالة بين العمال الصناعيين(١).

وأما ما جاء بالمذكرة من اعتراض على اختيار مركز كفر الدوار فإن النظام المتبع هو اختيار أكثف المراكز سكانا بأنحاء الجمهورية عموما، مع وضع اعتبار للمركز الذي تقوم فيه الأراضي الموزعة، وهو نفس ما اتبع مع تجاوز عن النسبة المقررة للمراكز الأكثر كثافة نظرا لضآلة المساحة المزمع توزيعها في هذه الدفعة، ولن يصيب هذا المركز أي نصيب في التوزيعات المقبلة، لذلك كله أري عدم الأخذ بما اقترحه السيد مراقب الشئون الاجتماعية بالبحيرة للأسباب القانونية والاقتصادية والعملية التي شرحناها فيما تقدم(٢).

---

(١) دار الوثائق القومية، وزارة الشئون الاجتماعية، كود ٠٠٠٥٧٥- ٤٠٢٩، مذكرة موجهة من مدير إدارة الهجرة والتعمير إلى مراقبة الشئون الاجتماعية بالبحيرة، ٢٧ أكتوبر ١٩٥٤م.

(٢) المصدر نفسه.

اما عن تقدير القسط السنوي فقد قدر للفدان الواحد قبل استصلاحه ٣٠ جنيها، وهذا التقدير أخذ على أساس متوسط الأسعار المدفوعة على الأرض المستولى عليها ولأسعار البيع لبعض الأراضي المشابهة، وعلى ذلك تحسب قيمة الوحدة المكونة من ستة أفدنة كما يلي: قيمة الأرض قبل الاستصلاح ١٨٠ جنيها، وبلغت تكاليف الإصلاح والتحسين بواسطه الهيئة ٣٤٥ جنيها، بينما بلغت تكاليف المنزل ٣٣٠ جنيها فيكون المجموع ٨٥٥ جنيها[١] .

وعناصر هذا المبلغ أي: الـ ٨٥٥ جنيها محسوبة على أساس أنها تشمل الأصل وفائدة بسيطة بمعدل ٣% سنويا لمدة ٣٣ سنة، وهي المدة التي قررت الهيئة كحد أقصى لدفع الاقساط، وبما أن هدف الهيئة الذي ترمي إليه من وراء المشروع هو التخفيف عن كاهل طبقه المنتفعين ومعاونتهم على التغلب على الأعباء المالية التي تصادفهم وخاصة في السنين الأولى لامتلاكهم الأرض نتيجة لحاجتهم للماشية والأدوات الزراعية المختلفة وأثاث المنزل فقد وضعت الهيئة بعد البحث والدراسة المستفيضة جدولا خاصا يبين الأقساط المستحقة عن الست سنوات الأولى، وفيما يلي بيان هذه الأقساط:

السنة الأولى لا يدفع عنها قسط (قيمه الإيجار فقط)، أما السنة الثانية فيدفع عنها ٥ جنيهات و٥٠٠ مليم، وفي السنة الثالثة يدفع عنها ١١جنيها و٢٠٠ مليم، والسنة الرابعة يدفع عنها ١٧ جنيها و٦٠٠ مليم، والسنة الخامسة يدفع عنها ١٧ جنيها و٩٠٠ مليم، والسنة السادسة يدفع عنها ١٨ جنيها و ٢٠٠ مليم وابتداء من السنه السابعة حتى انتهاء السنة الثالثة والثلاثين فإن المنتفع سيدفع عنها أقساط متساوية قدر الواحد منها ٢٩,٠٦٠ جنيها، يضاف إلى القسط الضريبة السنوية على

---

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص٢١، ٢٢.

الأرض وهي لا تتجاوز ١,٥ جنيها على الفدان الواحد وصيانه بواقع ٢% من تكاليف المنزل، أي: ٦,٦ جنيها سنويا تخصص كلها للصرف على تجديد المنزل من وقت لأخر، وعلى هذا فيكون مجموع المطلوب من كل منتفع ابتداء من السنة السابعة حتى انتهاء المدة مبلغا لا يتجاوز ٤٤,٦ جنيها في السنة[١] .

والهيئة لا تقوم بتوزيع الأراضي على المنتفعين إلا بعد التأكد من أنها تغل منها المحاصيل ما يكفي حاجة كل منتفع بدرجة تسمح له بالعيش في مستوى مناسب ويفيض بعد ذلك مبلغ من المال، وقد بلغ متوسط الفدان في الجزء الذي توزعه الهيئة ثلاثة قناطير[٢] من القطن الزهر وتسعه أرادب[٣] من الأرز وستة أرادب من الذرة الشامية، ومن المنتظر بعد مرور ست سنوات الأولى أن يزيد إنتاج الأرض من المحاصيل العادية[٤].

كما أن المنتفع سيزيد دخله بما سيقوم به من تربيه الماشية والدواجن ومنتجاتها وزراعة الخضروات وكنتيجة لزياده دخله، من هذا كله فإنه سيتمكن بيسر من الوفاء بسداد مطلوباته وستقوم الهيئة بدفع مبلغ ٥ جنيهات لكل منتفع كمساعدة

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٣.

(٢) قنطار، لفظ لاتيني معناه: مئوي، وهو وحدة وزن يختلف معياره باختلاف الأقطار والأوزان، وهو يساوى ١٢٣ رطلا مصريا. محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط١، دار الشروق، ١٩٩٣م، ص٤٦٨.

(٣) الإردب، بكسر الهمزة، مكيال مصري، يساوي أربعة وعشرين صاعًا، ولقد تفاوتت مقاديره زمانًا ومكانًا، وهو الآن يساوي اثنتي عشرة كيلة، أي: ستة وتسعين قدحًا، وهو يعادل ١٥٠ كيلو جراما. محمود فاخوري، صلاح الدين خوام، موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية وما يعادلها بالمقادير الحديثة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٢م، ص٢٣٦.

(٤) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

مالية أو مادية له في الأشهر الأولى من اقامته بالمنطقة حتى يستطيع أن يقوم بتخزين المواد التموينية الضرورية اللازمة ومن المتفق عليه أن يقوم بنك التسليف الزراعي والتعاوني إما مباشرة وإما عن طريق الجمعيات التعاونية بتوفير البذور والأسمدة اللازمة حسب الشروط والقواعد المعمول بها وستقوم الجمعية التعاونية بإقراض المنتفع ثمن الجاموسة والآلات الزراعية الخفيفة وقيمتها حوالي ٦٥ جنيهًا، على أن تسدد على ست سنوات بضمان الهيئة[١].

(١) المصدر السابق، ص٢٤.

الخاتمة

بعد أن قدمنا هذه الدراسة التي أكدت أنه لا يزال في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي الحديث والمعاصر كثير من الجوانب المهمة، التي كان لها أثرٌ كبيرٌ في حياة مصر الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية، ولم تأخذ الاهتمام الكافي من البحث التاريخي بما يساعد على فهم أسس الكثير من المشاكل الاقتصادية، وبالأخص في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي، بقى لنا ان نورد ما خلصت إليه الدراسة من حقائق تاريخية كان من أهمها:

- أن التعاون الدولي وخاصة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة بخبرتها وإمكاناتها الفنية وصناعتها المتقدمة، كان له أثر واضح في التخطيط واستصلاح الأراضي وحركة العمران، بما أسهمت به من تقديم الآلات والخبرات الفنية وتدريب الفنيين المصريين الذين قاموا بتنفيذ مشاريع الاستزراع وتعمير المنطقة.

- كان لاستصلاح أراضي مديريتي البحيرة والفيوم تأثير واضح على زيادة استغلال أراضي تلك المنطقة وعظم الاستفادة منها، حيث زادت غلة الفدان، وخاصة من محصول القطن والذرة الشامية والأرز والقمح وغيرها.

- من الشرائح المجتمعية المهمة التي نالتها يد التقدير مجندو حرب فلسطين، حيث وافقت وزارة المالية على منحهم وحدات سكنية متى توفرت الشروط العامة المقررة عليهم بعد بحث حالتهم الاجتماعية.

- اهتمت الهيئة بإنشاء عدد كبير من الطرق التي تصل منطقة أبيس بمدينة الإسكندرية والتي كانت على مقربة منها، في الوقت الذي اتجهت فيه مدينة الإسكندرية للانتفاع بالأراضي المحيطة بالمناطق السكنية لبناء المساكن والمصانع المختلفة، مما جعل منطقة أبيس من المناطق المهمة لتموين أسواق المدينة بما يلزمها من ماشية وحاصلات زراعية وخضروات وفاكهة، وما يتبع ذلك من توسع في منتجاتها عن طريق تطبيق الأساليب الحديثة لتصنيعها.

– الاهتمام باستصلاح الاراضي بالطرق العلمية الحديثة، حيث قام مهندسو الهيئة بأخذ عينات من تربة تلك الأراضي لتحليلها ومحاولة علاج العناصر الضارة بها، كما قامت بعمل ميزانية شبكية للأراضي التي يقع الاختيار عليها لمعرفة مناسيبها وتحديد الأماكن المرتفعة والمنخفضة، وذلك بنقل الأتربة من الأماكن المرتفعة إلى المنخفضة للوصول إلى مساحات مستويه قدر الإمكان.

– اهتمت الهيئة أيضا بتوسيع وسائل الري والصرف لتلك الأراضي، حيث قامت الهيئة بتنفيذ عدد من مشروعات الري والصرف، كما قامت الهيئة بتجهيز محطات الصرف الموجودة بالمنطقة حتى تقوم بالواجب الملقى عليها، فأدخلت التحسينات على الوحدات القديمة، وركبت وحدات أخرى جديدة وحديثه كالطلمبات المروحية، التي لم تكن تستعمل من قبل في هذه المنطقة.

– استوردت الهيئة آلات ثقيلة من شمال أفريقيا خاصة بتسوية الأرض وحفر الترعة والمصاريف والقنوات وإنشاء الطرق الخرسانية والإسفلتية والترابية ووحدات توليد قوى ووحدات تشحيم وقد استخدم بعض هذه الآلات في منطقة الفيوم والآخر في منطقة أبيس.

– قامت الهيئة بوضع برنامج للنهوض بالريف المصري من الناحية الاجتماعية والزراعية والصحية والتربوية، وخلق مجتمع نموذجي من القرويين للاقتداء به والنسج على منواله، وكذلك تنسيق النواحي المختلفة للخدمات بالريف المصري، فقامت ببناء مساكن مزودة بكافة الاحتياجات من مياه وكهرباء وصحة وتعليم وغيرها من المرافق الحيوية، كما اهتمت بالنواحي الإرشادية والصحية والتعليمية في تلك المناطق التي تم تعميرها وتسكين الأهالي فيها، ولم تتأخر الهيئة عن تقديم المساعدات المالية وغيرها من أنواع المعونة للجمعيات التعاونية الزراعية.

الملاحـق

من الصور الحية التي توضح ما قامت به الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف[١]

الخطوة الاولى وهى تبن جزء من البحيرة قبل البدء فى عملية التجفيف
A first step in reclaiming the Abis area is to pump the waters of Lake Maryut off the land.

جانب من الآلات الضخمة التى تعمل فى اصلاح وتعمير الاراضى
EARIS has purchased construction machinery and other heavy equipment to do its land reclamation job.

بعد تنظيف الارض وتسويتها تشق المراوى والزواريق تسهيلا لعملية غمر المياه وصرفها
After the land is cleared and levelled, drainage and irrigation ditches are dug so leaching can begin

جرار ضخم يسوى الارض والطرق بالقرية الاولى
Village streets are levelled by powerful bulldozers which also prepare the agricultural lands.

(١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الأمريكية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص ص٢١، ٢٢.

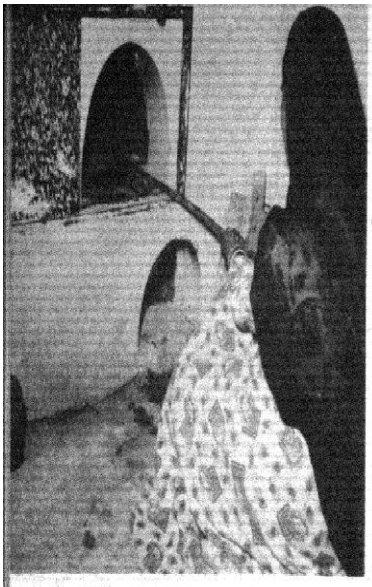

أفران حديثة لها مداخن منعا لصعود أية شرارة وتستهلك كمية قليلة من الوقود

Details of the farmer's home include an oven especially designed to reduce fire hazards, tested for efficiency of fuel consumption.

زيارة موظفي الهيئة للعملاء الجدد في قراهم الاصلية للتعرف على مشاكلهم قبل انتقالهم للقرية الجديدة

FARIS staff interview the settlers before they move to their new homes, acquaint them with the conditions of life in the new village.

Before the village construction is finished, settlers visit to inspect progress on public buildings.

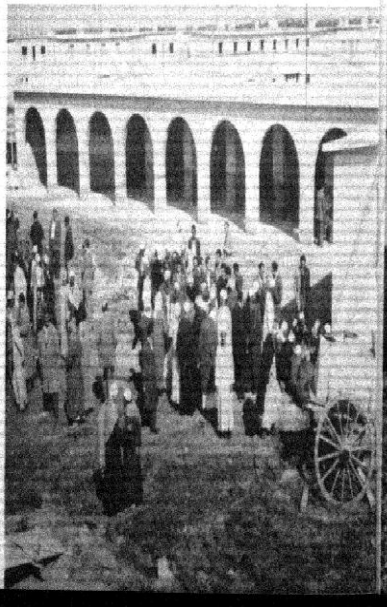

العملاء الجدد يزورون القرية قبل انتهائها لمشاهدة تقدم العمل بمرافقها العامة

Houses, assigned to the settlers by lottery, are in a clean, well-lighted village.

العملاء الجدد يتسلمون مساكنهم بعد اجراء عملية القرعة

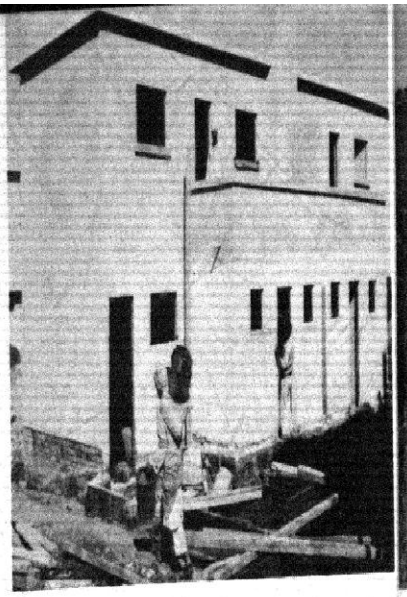

مسكن ذو طابقين من طراز مبتكر من تصميم الهيئة

The village building program included experiments with new-type two-storey houses.

ازالة بعض النباتات المقاومة للاملاح من الارض قبل توزيعها على الملاك الجدد

EARIS raises salt-resistant crops on the land to assure that it is in good condition before being turned over to the settler.

EARIS has built a shopping centre as well as the necessary public buildings for the village.

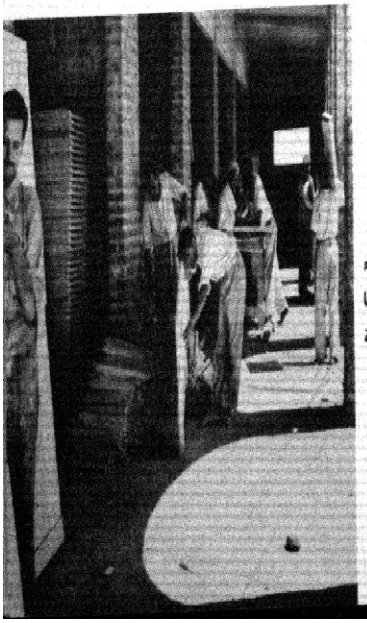

قامت الهيئة ببناء المنطقة التجارية وغيرها من المرافق العامة الضرورية

محصول عباد الشمس عند نقله الى الاسواق

The experimental crop of sunflower seed grown by EARIS demonstrated a new way of increasing farm income.

الأهرام

توقيع أكبر اتفاق للمعونة مع أمريكا

استصلاح ٦٠ ألف فدان بالقبوم و٢٠ ألفا بالبحيرة

توطين ١٦ ألف أسرة معدمة وحل المشكلات الأساسية في الريف

لجنة مشتركة لمساعدة جمعيات التعاون في تحسين الوسائل التسويقية للمنتجات

مشروع اقتصادي لتحويل جبل المقطم جنة خضراء

الرئيس محمد نجيب يزرع الشجرة الأولى في غابة الجبل ويلقي كلمة وطنية

اهتمام الرئيس بالنوبة

متحف النوبة

آخر ساعة:

الحبال بدء الجلاء بعد أربعة

ألمانيا وافقت مصر على اتخاذ بعض التدابير للمحافظة على القاعدة العسكرية ومعداتها بالقناة

صراع عالمي حول النفوذ بمنطقة الشرق الأوسط

رئيسنا يحذر مصر من المشروع الغربي للدفاع عن هذه المنطقة

ما قبل أدرل

تشريعات هامة وشئون مالية

يتناولها البحث أمس في اجتماعين وزاريين برئاسة الرياسة

اتفاقية اللغة العربية

شهداؤنا في فلسطين

المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق العربية غير المنشورة المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة:

١- وثائق مجلس الوزراء:

- كود أرشيفي ٠٠١٥٠٧ - ٠٠٨١، ملاحظة بشأن المسألة الخاصة بلجنة المعونة.

- كود أرشيفي ٠٠٣٥٤٤- ٠٠٨١، موافقة المجلس على الإذن لمصلحة الطرق بالارتباط المالي في حدود مبلغ ٨٣,٠٠٠ جنيه، ١٧ مايو ١٩٥٥م.

٢- مجلس النظار والوزراء:

- كود أرشيفي ٠٥٧٩٠٣ - ٠٠٧٥ مذكرة وزارة الخارجية بطلب الترخيص للمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بإبرام الاتفاق الملحق بالمذكرة مع حكومة الولايات المتحدة(إدارة المعونة الفنية) بشأن برنامج التعاون الفني لتنمية وتعمير مديريتي البحيرة والفيوم، وتفويض وزير الخارجية ورئيس المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بتوقيع الاتفاق المذكور نيابة عن الحكومة المصرية، ٣ مارس ١٩٥٣م وتمت الموافقة في ١٨ مارس ١٩٥٣م.

وزارة الشئون الاجتماعية:

- كود ٠٠٠٥٧٥- ٤٠٢٩، أوراق توزيع الاراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية باستصلاحها، ٥ يونيه ١٩٥٦م.

- كود ٠٠٠٥٧٥- ٤٠٢٩، شروط الاختيار طبقا لقرارات اللجنة العامة لاختيار المنتفعين وتمليكهم والتي وافقت عليها الجهات المختصة، الصفات التي يجب توافرها.

- كود ٠٠٠٥٧٥- ٤٠٢٩، خطاب موجه من إدارة التوجيه والتفتيش الفني بوزارة الشئون الاجتماعية إلى مدير الهيئة المصرية لإصلاح الريف، ١٦ يوليو ١٩٥٦م.

– كود ٠٠٠٥٧٥– ٤٠٢٩، مذكرة عن تعمير الأراضي المستصلحة بواسطة العمال المتعطلين موجهة من مراقب الشئون الاجتماعية بالبحيرة إلى المدير العام للإشراف على المراقبات بوزارة الشئون الاجتماعية، ١٤ أكتوبر ١٩٥٤م.

– كود ٠٠٠٥٧٥– ٤٠٢٩، خطاب موجه من المراقب العام للشئون الاجتماعية بالبحيرة إلى المدير العام للإدارة العامة للإشراف، ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤م

– كود ٠٠٠٥٧٥– ٤٠٢٩، خطاب موجه من مصلحة الأملاك الأميرية إلى مدير إدارة التخطيط الاجتماعي بوزارة الشئون الاجتماعية، ١٣ يوليو ١٩٥٦.

– كود ٠٠٠٥٧٥– ٤٠٢٩، خطاب موجه من مدير الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف إلى إدارة التوجيه والتفتيش الفني بوزارة الشئون الاجتماعية ، ٢٧ يوليو ١٩٥٦م.

<u>ثانيا: الوثائق العربية "المنشورة":</u>

– المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي وبعثة العمليات الامريكية في مصر، الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف، مشروعات الإصلاح والتعمير بمديريتي البحيرة والفيوم، ١٩٥٥م، المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي، القاهرة، ١٩٥٥م.

– المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروعات الثورة الإنتاجية، يوليو ١٩٥٦م، المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، القاهرة، ١٩٥٦م.

<u>ثالثا: الوثائق الأجنبية:</u>

Prepared forthe use of the Committee on Foreign 'Affairs of the House of Representatives by the Legislative Reference Service, Library of Congress, largely from materials supplied by the Department of State BACKGROUND AND PROGRAM (International Technical Cooperation UNITED STATES GOVEIWMENT PRINTING OFFICE WASfINGTON 1949.

رابعا: المراجع العربية:

- إبراهيم عازر: الريف ومشكلاته، ط١، مطبعة الشمس الحديثة، ١٩٤٧م.

- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

- أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٤م،

- باسنت فتحي محمود، تعددية التعليم الابتدائي في مصر (١٩٢٣-١٩٩٣م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

ـ حسن بكر، العلاقات المصرية الامريكية مع تحول القرن العشرين، ط ١، مركز مصر المحروسة للنشر، ٢٠٠٦م.

- حميدة محمود الكردي، البيئة والمجتمع المصري، د. ن ٢٠٠٠م.

- جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٥م.

- السيد محمد البحيري، مصطفى محمود القاضي، إصلاح الأراضي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.

- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.

- محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، ق٢، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.

- محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م،

- محمود فاخوري، صلاح الدين خوام، موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية وما يعادلها بالمقادير الحديثة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٢م

خامسا: المراجع المعربة:

– جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢م، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م،

سادسا: الأبحاث المنشورة:

– صقر النور، سياسة التنمية الريفية والزراعية في مصر في مساراتها التاريخية وآثارها في الفلاحين، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مج ٢،ع١، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ٢٠١٤م.

– عبلة السيد حنفي علي، زراعة القطن وتطور مشروعات الري والمواصلات بمديرية البحيرة في الفترة من ١٨٨٢م إلى ١٩١٤م، بحث منشور في مجلة الإنسانيات، كلية الآداب فرع دمنهور، جامعة الإسكندرية، العدد السابع، ٢٠٠١م.

– ناصر ضاحي فلاح، وآخرون، برنامج المعونة الأمريكية وتأثيراته في العلاقات الاقتصادية بين البلدين (١٩٥٦ـ ١٩٦١م)، مجلة وقائع تاريخية، عدد ٣٦، مركز البحوث والدراسات التاريخية ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير ٢٠٢٢م.

سابعا: الرسائل العلمية:

– موسى عبد المعطي عبد الكريم، المساعدات الأجنبية لمصر وتأثيرها على القرار السياسي المصري الخارجي منذ عام ١٩٥٢م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بنزرت، فلسطين، ١٩٩٩م.

ثامنا: الدوريات:

– الأهرام.

– مصر المالية.

– المقطم.

– الوقائع المصرية.

تاسعا: مواقع إلكترونية:

http:// Eddypump.com